



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تأجيل حصر السلاح: قراءة في مواقف بغداد وواشنطن وطهران

د.رشا العزاوي

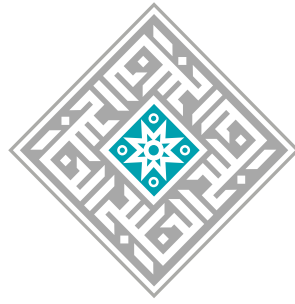
باحث أول

مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
منذ عام 2000م



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

تأجيل حصر السلاح: قراءة في مواقف بغداد وواشنطن وطهران

كان الإعلان عن ترحيل ملف حصر السلاح إلى حزيران/يونيو ٢٠٢٧ إعلاناً غير مباشر بأن القرار لم يعد عراقياً خالصاً، فما جرى في نيويورك في ٢٣ سبتمبر الجاري كشف حقيقة ظلت تُدار خلف الأبواب المغلقة منذ أشهر: بغداد كانت تفاوض، لكن من يملك مفاتيح الحسم الفعلية هم طرفان يتصارعان فوق الأرض العراقية، إيران التي ترى الفصائل آخر أوراق ردعها الإقليمية، والولايات المتحدة التي تريد تفكيك تلك الورقة من دون إشعال حرب داخل العراق.

حكومة الزيدي بين ضغط الحسم وكلفة التأجيل

منحت اجتماعات الجمعية العمومية في نيويورك مساحة لاجتماع بين رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي بالرئيس ترمب ووزير خارجيته ماركو روبيو ووزير الخزانة، ومثل هذا الاجتماع هندسة للمشهد ، والذي كان فيه «الزيدي» منفرداً على الجانب العراقي ، بينما جلس الرئيس دونالد ترامب محاطاً بفريقه الأمني والسياسي والاقتصادي ؛ وذلك يحمل دلالة تفاوضية أكثر من كونها تفصيلاً شكلياً حيث استبعد الوفد المرافق لرئيس الوزراء من دائرة النقاش في حسابات أمنية دقيقة من طاقم الرئيس ترامب، ليتحول اللقاء من حوار بين فريقين إلى مساءلة مباشرة بين صاحب القرار والجهة التي تطلب منه التزامات قابلة للتنفيذ.

في واشنطن وحين تعهد رئيس الوزراء علي الزيدي في زيارته الأولى للبيت الأبيض في تموز الماضي، بأن نهاية أيلول ستكون لحظة إنهاء السلاح خارج الدولة، بدا الأمر وكأنه التزام نهائي، لكن ما إن وصل الملف إلى لحظة التنفيذ حتى اصطدم بحقيقة مختلفة تماماً؛ داخل الإطار التنسيقي لم يكن هناك إجماع، وداخل الفصائل لم يكن هناك قرار موحد، أما في طهران فقد انتقل الملف من التداول العراقي إلى مستوى الحرس الثوري الذي أصبح الجهة التي تتولى البت النهائي بمصير السلاح وتوقيته، وليس القيادات العراقية وحدها.

أما علي الزيدي، فلم يكن يقف أمام خيارين سياسيين، إنما أمام معادلة وجودية للدولة: تنفيذ فوري قد يدفع العراق إلى صدام شيعي-شيعي ويقوّض الاستقرار الداخلي، أو تأجيل يكلفه جزءاً من مصداقيته أمام واشنطن لكنه يمنح حكومته فرصة لمنع الانفجار، لذلك لم يختار الحل، بل اختار شراء الوقت، وهي أخطر القرارات التي يتخذها أي رئيس حكومة حين تصبح كل الخيارات مكلفة.



”

**علي الزيدي لم يختار
الحل بل اختار شراء
الوقت وهي أخطر
القرارات التي يتخذها أي
رئيس حكومة حين تصبح
كل الخيارات مكلفة**

“





ومن هنا بدأ مسار مختلف تماماً عن الخطاب الإعلامي، فبدلاً من الانتقال مباشرة إلى نزع السلاح، فتح الزيدي سلسلة حوارات مغلقة مع الجهات التي تمتلك التأثير الحقيقي على قرار الفصائل، وكانت البداية مع قوى الإطار التنسيقي واللجنة الرباعية المكلفة بمتابعة هذا الملف، فلم يكن الهدف إقناع الفصائل بتسليم سلاحها، إنما إعادة تعريف موقعها القانوني والعسكري داخل الدولة، لأن الحكومة أدركت أن المدخل إلى احتكار القوة يبدأ من البنية التي تنتج السلاح وتموله وتحمي قراره.

ولهذا راهنت بغداد على تعديل قانون الحشد الشعبي بوصفه البوابة الأولى للتفكيك التدريجي، الفكرة ليست حل الفصائل على الورق، وإنما فك الارتباط بين جناحها السياسي وجناحها العسكري، ثم دمج مقاتليها داخل ألوية نظامية تتبع الحشد الشعبي باعتباره جزءاً من القوات المسلحة وخاضعاً دستورياً للقائد العام للقوات المسلحة، وبعد تثبيت هذه الحلقة تبدأ مرحلة نقل الأسلحة الثقيلة إلى مخازن تخضع لإشراف مشترك، تمهيداً لحصر السيطرة التشغيلية بيد الدولة، ثم فتح التفاوض حول الملف الأخطر، وهو الصواريخ والطائرات المسيّرة، باعتبارها السلاح الذي يمنح الفصائل قيمتها الإقليمية.

في قلب هذه المعادلة وجد الزيدي نفسه محاصراً بأربع جبهات في وقت واحد: إيران التي ترفض خسارة آخر أوراقها التفاوضية، والفصائل التي ترى في السلاح أساس شرعيتها، والإطار التنسيقي الساعي إلى منع انقسام بيئته السياسية، والولايات المتحدة التي تطالب بضمانات تمنع استخدام الأراضي العراقية ضد مصالحها ضد دول الخليج، لذلك لم يكن التأجيل انتصاراً كاملاً لأي طرف، فقد اشترت بغداد أشهراً من المناورة، واحتفظت طهران بجزء من ورقتها لوقت محدود، فيما علّقت واشنطن الحسم بانتظار اختبار الأفعال لا الوعود.

غير أن ما يبدو اتفاقاً في الظاهر يخفي شراً عميقاً داخل معسكر الفصائل نفسه، فكتائب الإمام علي فتحت الباب أمام فكرة إعادة التنظيم، لكنها في الوقت نفسه أطلقت تصريحات ملفتة حين وصفت السلاح بأنه مرتبط بالنفوذ والمال والإعلام والجاه، في اعتراف نادر بأن القضية ليست أمنية فحسب إنما منظومة مصالح كاملة؛ أما عصائب أهل الحق وسرايا السلام فتبدو أكثر استعداداً للدخول في ترتيبات تنظيمية تحفظ وجودها السياسي، بينما يقف الطرف الأكثر تشدداً في الضفة الأخرى: كتائب حزب الله وحركة

”
لم يكن الهدف إقناع
الفصائل بتسليم
سلاحها إنما إعادة
تعريف موقعها
القانوني والعسكري
داخل الدولة

“





النجباء وسيد الشهداء ، فهؤلاء لا يناقشون توقيت التسليم ، إنما يرفضون أصل الفكرة ، ولهذا جاءت التسريبات المنسوبة إلى المسؤول الأمني في كتائب حزب الله أبو مجاهد العسافي، لتعكس البعد العقائدي الذي يجعل أي تفاوض مع هذه الفصائل مختلفاً عن بقية الجماعات المسلحة . ويزداد هذا التعقيد أمام الميليشيات العراقية بعد الاتهام الأميركي المباشر الذي أطلقه وزير الخارجية ماركو روبيو، حين قال إن الكتائب نفذت هجوماً من العراق باتجاه المملكة العربية السعودية والذي أدى إلى تعطيل خط الأنابيب الرئيسي للمملكة، فلا تكمن أهمية هذا الاتهام في تحميل فصيل عراقي مسؤولية هجوم إقليمي، إنما في أنه يربط ملف السلاح العراقي بالأمن الخليجي مباشرة؛ بمعنى، لم يعد النقاش الأميركي يدور حول سيادة بغداد وحدها، إنما حول منع استخدام العراق منصة لضرب الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

فيتو الحرس الثوري

لا يبدأ السبب الحقيقي لتمديد حصر السلاح في بغداد، إنما في طهران، فالحرس الثوري لا ينظر إلى الفصائل العراقية بوصفها جماعات محلية، وإنما بوصفها آخر ورقة ردع استراتيجية ما زالت تحتفظ بقدرتها على التأثير المباشر في الولايات المتحدة وحلفائها؛ فبعد الضربات التي أصابت بنية حزب الله في لبنان، وما رافقها من استنزاف للقيادة والقدرات وتآكل هامش المبادرة الذي كان يشكل عمقاً متقدماً لإيران على المتوسط، تقلصت قيمة الورقة اللبنانية مقارنة بما كانت عليه خلال العقد الماضي. وفي المقابل، تحولت الساحة العراقية إلى الخزان الأكثر أهمية، ليس لأنها الأقوى عسكرياً إنما لأنها الأقرب إلى القواعد الأميركية، والأكثر قدرة على تهديد خطوط الطاقة والممرات اللوجستية الخليجية إذا اقتضت الحاجة. ومن هنا يصبح مفهوماً لماذا لم يكن قرار حصر السلاح قراراً عراقياً خالصاً. بالنسبة لإيران، تسليم سلاح الفصائل الآن يعني التخلي طوعاً عن آخر أداة تفاوض قبل اتضاح شكل العلاقة مع إدارة دونالد ترامب، وأي مساومات مقبلة حول العقوبات والوجود العسكري الأميركي وترتيبات الأمن الإقليمي؛ وإيران بنت عقيدتها التفاوضية على الاحتفاظ بأوراق الضغط حتى اللحظة الأخيرة، لا على تقديمها كبادرة حسن نية.

”

**بالنسبة لإيران تسليم
سلاح الفصائل الآن يعني
التخلي طوعاً عن آخر أداة
تفاوض قبل اتضاح شكل
العلاقة مع إدارة دونالد
ترامب**

“





والأكثر دلالة أن طهران تدير أوراقها بمنطقة المصلحة الإيرانية الصرفة، لا بمنطقة وحدة المحور الذي ترفعه سياسياً؛ ففي اليمن تُترك الحرب مفتوحة مهما كان ثمنها على الأرض اليمنية وشعبها، لأن استمرار الضغط في البحر الأحمر يمنح إيران قدرة على التأثير في التجارة العالمية وأسواق الطاقة وكلفة الشحن الدولي؛ وفي العراق، لم تتردد في منع مرور ناقلات النفط العراقية عبر مضيق هرمز عندما تعارض ذلك مع حساباتها الأمنية، رغم أن الاقتصاد العراقي يعتمد على تلك الصادرات. هذه المفارقة تكشف جوهر المعادلة: المليشيات، والممرات البحرية، وأزمات الطاقة ليست أهدافاً بحد ذاتها، بل أدوات تُستخدم لحماية النظام الإيراني وتعزيز موقعه التفاوضي؛ أما كلفة ذلك، سواء دفعتها بغداد أو بيروت أو اليمن، فتبقى خارج سلم الأولويات الإيرانية.

لهذا جاء القرار الإيراني واضحاً: لا حسم قبل اتضاح المشهد مع واشنطن، والتأجيل ليس انتصاراً للفصائل ولا هزيمة للحكومة، بل تجميد متعمد للورقة حتى إشعار آخر، لذا فإن إيران كسبت الوقت ولم تكسب شرعية سلاح حلفائها؛ والزمن في الصراعات الإقليمية ليس فترة انتظار، بل مساحة لإعادة ترتيب التفاوض وبناء أوراق ضغط جديدة؛ وهذا يفسر الصمت اللافت داخل الإطار التنسيقي، فالقوى التي كانت تتحدث قبل أشهر عن ضرورة الحسم، أصبحت تتجنب تحديد موقف نهائي لأنها تدرك أن القرار تجاوزها.

الموقف الأمريكي من التأجيل

التحول الأهم كان في طبيعة اللغة الأميركية نفسها، فمنذ أشهر كانت مهلة ٣٠ أيلول تُطرح داخل الأوساط السياسية بوصفها سقفاً زمنياً للحسم، إلا أن ما جرى في نيويورك كشف أن واشنطن انتقلت من خطاب الضغط إلى خطاب إدارة الوقت؛ توم باراك كان الأكثر مرونة حين تحدث عن مسار يمتد إلى حزيران ٢٠٢٧، بينما جاء ماركو روبيو أكثر حذراً، إذ لم يمنح موافقة صريحة على التأجيل، ولم يكرر موعد ٣٠ أيلول بوصفه خطأً أحمر، بل قال «إن الولايات المتحدة تقدّر الإجراءات التي تتخذها الحكومة العراقية وتتفهم أن الملف يحتاج إلى وقت»، وهذه الصياغة ليست قبولاً معلناً بالتأجيل، لكنها أيضاً ليست رفضاً له، بل ترك متعمد لباب التفاوض مفتوحاً بانتظار القرار السياسي النهائي داخل إدارة ترامب؛ وهنا تكمن فلسفة المشهد: فواشنطن لم تتراجع عن هدفها، وإنما أجّلت معركة توقيته.

”
التأجيل ليس انتصاراً
للفصائل ولا هزيمة
للحكومة بل تجميد
متعمد للورقة حتى
إشعار آخر

“





لكن السؤال الذي بدا أكثر أهمية: لماذا يبدو أن واشنطن وافقت على منح الوقت؟ الواقع أن الولايات المتحدة لم تعلن موافقة صريحة على تجاوز مهلة الثلاثين من أيلول ، فخطاب توم براك وماركو روبيو رغم تعارضه إلا أن الفرق بين العبارتين قد يبدو مقصوداً ، فالأول فتح باب التفاوض، والثاني أبقى القرار النهائي بيد البيت الأبيض ؛ والسبب أن واشنطن لا تريد انتصاراً تكتيكياً يتحول إلى هزيمة استراتيجية ، فهي تدرك أن محاولة نزع السلاح بالقوة قد تدفع كتائب حزب الله والنجباء وسيد الشهداء إلى مواجهة مفتوحة، وهو السيناريو الذي يمنح إيران ما تريده تماماً: تحويل العراق إلى ساحة استنزاف جديدة للقوات والمصالح الأميركية. لذلك انتقلت المقاربة الأميركية من منطق نزع السلاح إلى منطق تفكيك الفصائل، والفارق بينهما هائل، فنزع السلاح يعني جمع الأسلحة، أما التفكيك فيعني إنهاء المنظومة التنظيمية والمالية والسياسية التي تجعل السلاح مستقلاً عن الدولة، بحيث يصبح الاحتفاظ بالبندقية بلا قيمة إذا فقدت الجماعة قرار استخدامها وشبكة تمويلها وقيادتها الموازية.

استنتاج

لم يعد حزيران ٢٠٢٧، تاريخاً لحسم السلاح بقدر ما هو موعد لاختبار الإرادات، فالخلاف الحقيقي بين بغداد وواشنطن لم يحسم بعد، إذ تتحدث الحكومة عن تنظيم السلاح ودمجه داخل مؤسسات الدولة، بينما تنظر الولايات المتحدة إلى تفكيك البنية المستقلة للفصائل بوصفه المعيار الحقيقي لاحتكار القوة، واللقاء الذي جمع علي الزيدي ودونالد ترامب في نيويورك عكس تقارباً في الهدف. فالزيدي جدد التزامه بحصر السلاح بيد الدولة، وترامب أبدى استعداداً لمواصلة دعم هذا المسار، لكن الدعم الأميركي ظل مشروطاً بالأفعال، وبالقدرة على إنتاج دولة تحتكر القرار العسكري، لا مجرد تفاهات تؤجل الانفجار.

غير أن أهم ما كشفته هذه الأزمة هو أن العراق أجّل الإجابة عن سؤال السيادة ذاته، فحين يصبح توقيت تنفيذ قرار عراقي مرتبطاً بحسابات الحرس الثوري، وتصبح آلياته محل تفاوض مع واشنطن، وتبقى موافقة الفصائل شرطاً لنجاحه، فإن الأزمة تتجاوز البنادر إلى طبيعة الدولة نفسها: فمن يملك القرار الأخير؟

”

**لم يعد حزيران ٢٠٢٧
تاريخاً لحسم السلاح
بقدر ما هو موعد لاختبار
الإرادات**

“



”

**لقد ربحت إيران جولة
الزمن وربحت حكومة
الزبيدي فرصة للمناورة
وربحت واشنطن تجنب
مواجهة فورية لكن
العراق وحده لم يحسم
بعد معركة الدولة**

“

قد ينجح الهدوء الإقليمي في إبقاء الاتفاق قائماً حتى ٢٠٢٧، لكن أي ضربة لإيران، أو عودة للتصعيد في البحر الأحمر، أو إحياء معادلة «وحدة الساحات»، كفيلة بأن تعيد كل التعهدات إلى نقطة الصفر؛ وهنا تكمن المفارقة الأخيرة، لقد ربحت إيران جولة الزمن، وربحت حكومة الزبيدي فرصة للمناورة، وربحت واشنطن تجنب مواجهة فورية، لكن العراق وحده لم يحسم بعد معركة الدولة، ففي السياسة يمكن تأجيل المواعيد، أما السيادة فلا تؤجل إلى أجل غير مسمى.



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567



**Gulf Research Center
Jeddah**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**ulf Research Center
Foundation**

venue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
:mail: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع